الجيش السوري يعثر على (٣) أنفاق استخدمها الإرهابيون لنقل الأسلحة إلى داريا..

قتل وإصابة إرهابيين حاولوا الاعتداء على موقع السجن المركزي بإدلب

□ دمشق / متابعات :

عثرت وحدات من الجيش السوري أمس على ثلاثة أنفاق في داريا بريف دمشق كان الإرهابيون يستخدمونها في التنقل ونقل الأسلحة والذخيرة.

وأفاد مصدر مسؤول لمندوبة وكالة (سانا) السورية إن الأنفاق تصل بين مبنيي المالية والبلدية وجامع أنس باتجاه المركز الثقافي.

وفي إدلب تواصل وحدات من الجيش بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي ملاحقة فلول المجموعات الإرهابية المسلحة التي حاولت الاعتداء على موقع السجن المركزي على طريق إدلب سلقين .

وذكر مصدر بالمحافظة أنه بعد تنفيذ عملية ناجحة ضد الإرهابيين الذين حاولوا فبركة مشاهد عن اقتحام السور الخارجي للسجن وإرسالها للفضائيات الشريكة في جريمة سفك الدم السوري فإن بواسل قواتنا المسلحة وجهوا ضربات قاصمة لهم وأوقعوا أعدادا منهم بين قتيل ومصاب ودمروا عددا كبيرا من آلياتهم التي كانوا يستخدمونها في اعتداءاتهم».

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الأحد 27 يناير 2013 العدد15674

■ موسك

دعت إلى التظاهر يوم الجمعة المقبل لإسقاط الدستور..

جبهة الإنقاذ تقرر مقاطعة الانتخابات البرلمانية المصرية

مسيرة حاشدة باتجاه «الشورى» وقوات الأمن تغلق الطرق بجدار خرساني

□ القاهرة / متابعات :

قررت جبهة الإنقاذ الوطني عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة إلا في إطار حل وطني شامل، داعية إلى التظاهر يوم الجمعة المقبل لإسقاط الدستور الحالي.

وأعلنت جبهة الإنقاذ، في مؤتمر صحافي أمس، أنه «في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب المشروعة خلال الأيام القليلة القادمة، فإن الجبهة ستدعو جماهير الشعب المصري للاحتشاد والتظاهر السلمي يوم الجمعة القادم لإسقاط الدستور الباطل، والعمل مؤقتاً بدستور 1971 المعدل، والشروع الفوري في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة».

وأوضحت الجبهة أن تحرك الشعب في موجة ثورية جديدة جاء بسبب «ممارسات الحكم الانفرادية وغير الديمقراطية والتي بدأت من الإعلان الدستوري الاستبدادي في 21 نوفمبر 2012، وإصراره على أن يكون رئيساً لجماعة الإخوان المسلمين فقط وليس لكل المصريين، تسبب كل ذلك في المزيد من انهيار شرعية رئيس الجمهورية وفقدان مقوماتها».

وحملت جبهة الإنقاذ الوطني، رئيس الجمهورية، المسؤولية الكاملة عن العنف المفرط الذي استخدمته الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين، وطالبت بلجنة تحقيق محايدة عاجلة لمحاسبة كافة المتورطين في إراقة دماء المصريين.

كما أكدت الجبهة دعوتها للمصريين بمواصلة التزام التظاهر السلمي في مظاهراتهم واحتجاجاتهم المشروعة، وإدانتها الكاملة لأعمال العنف، خاصة العنف المفرط الذي أدى إلى سقوط الشهداء.

وطالبت جبهة الإنقاذ بتشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور المشوه فوراً، والاتفاق على المواد التي يجب تغييرها بشكل عاجل.

وكذلك تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتمتع بالكفاءة والمصداقية للاضطلاع بتحقيق مطالب الثورة، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، إضافة إلى الملفين الأمني والاقتصادي بشكل أساسي، بعد أن أدت سياسات الرئيس وحكومته على مدى الشهور الماضية إلى رفع معاناة المصريين وتدهور ظروفهم المعيشية.

ومن بين المطالب الأخرى أيضاً إزالة آثار الإعلان الدستوري الاستبدادي الباطل فيما يتصل بالعدوان على السلطة القضائية وانتهاك استقلالها، وإقالة النائب العام الحالي.

وشددت جبهة الإنقاذ على ضرورة إخضاع جماعة «الإخوان المسلمين» للقانون بعد أن أصبحت طرفاً أصيلاً في إدارة أمور البلاد بغير سند من القانون أو الشرعية.

وحسب بيان جبهة الإنقاذ، فبعد مرور عامين على ثورة 25 يناير المجيدة، أثبتت جماهير الشعب المصري حرصها على أهداف ثورتها العادلة، والعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وتحركت الجماهير وتظاهرات في مختلف ربوع وميادين الجمهورية، مطالبة بدستور لكل المصريين، ورفضاً لأخونة الدولة، وأملاً في عدالة اجتماعية ما زالت غائبة إلى اليوم مع حكومة ضعيفة ومتخاذلة.

جماعة الإخوان تتهم «الإعلام المضلل»

وأشارت الجبهة في بيانها أمس السبت إلى تحرك الشعب في موجة ثورية جديدة بعد أن تسببت إراقة دماء المصريين، وسياسات وممارسات الحكم الانفرادية وغير الديمقراطية والتي بدأت من الإعلان الدستوري الاستبدادي في 21 نوفمبر 2012، وإصراره على أن يكون رئيسا لجماعة الإخوان المسلمين فقط وليس لكل المصريين، مما تسبب في المزيد من انهيار شرعية رئيس الجمهورية وفقدان مقوماتها. وأعلنت الجبهة انحيازها الكامل لهذه الجماهير، و أعلنت مطالبها بالتالي:

1 - بينما ننعى شهداء الموجة الجديدة من الثورة المصرية في 25 يناير 2013 في السويس وبورسعيد والإسماعيلية وكافة المدن المصرية، فإننا نحمل رئيس الجمهورية المسئولية الكاملة عن العنف المفرط الذي استخدمته الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين، وتطالب بلجنة تحقيق محايدة عاجلة لمحاسبة كافة المتورطين في إراقة دماء المصريين.

كما تؤكد الجبهة على دعوتها للمصريين بمواصلة التزام السلمية في مظاهراتهم واحتجاجاتهم المشروعة وإدانتها الكاملة لأعمال العنف، وخاصة العنف المفرط الذي أدى إلى سقوط الشهداء.

2 - تشكيل لجنة قانونية محايدة لتعديل الدستور المشوه فورا، والاتفاق على المواد التي يجب تغييرها بشكل عاجل.

3 - تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتمتع بالكفاءة والمصداقية للاضطلاع بتحقيق مطالب الثورة، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الملفين الأمني والاقتصادي بشكل أساسي، بعد أن أدت سياسات الرئيس وحكومته على مدى الشهور الماضية إلى رفع معاناة المصريين وتدهور ظروفهم المعيشية.

4 - إزالة آثار الإعلان الدستوري الاستبدادي الباطل في ما يتصل بالعدوان على السلطة القضائية وانتهاك استقلالها، وإقالة النائب العام الحالي.

5 - إخضاع جماعة «الإخوان المسلمين» للقانون بعد أن أصبحت طرفا أصيلا في إدارة أمور البلاد بغير سند من القانون أو الشرعية.

وقالت الجبهة إنه في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب المشروعة خلال الأيام القليلة القادمة، فإن الجبهة ستدعو جماهير الشعب المصري للاحتشاد والتظاهر السلمي يوم الجمعة القادم لإسقاط الدستور الباطل، والعمل مؤقتا بدستور 1971 المعدل، وللشروع الفوري في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة. كما قررت الجبهة عدم خوض الانتخابات البرلمانية القادمة إلا في إطار هذا الحل الوطني الشامل.

واعتبر قادة جبهة الإنقاذ الوطني إنهم في حال انعقاد دائم في إطار الأزمة الحالية.

من جهة أخرى أغلقت قوات الأمن جميع الطرق المؤدية بمجلس الشورى بجدار خراساني، بعد انطلاق المتظاهرين المشاركين في المسيرة التي دعت إليه 15 حزبا وحركة من ميدان التحرير، للمطالبة بإسقاط الدستور وتعديل قانون انتخابات، و إقالة الدكتور هشام قنديل ،متجهه إلى مجلس الشورى عبر طريق كورنيش النيل.

ورددا المشاركون بالمسيرة العديد من الهتافات المناهضة للرئيس مرسي ومنها :» ارحل ارحل « و» الشعب يريد إسقاط النظام» و» اضرب نار اضرب حي دكتور مرسي دروك جاي» فيما شكل عدد المتظاهرون لجان لتامين مداخل الميدان المؤدي للسفارة الأمريكية والتي تمركز فيه قوات الأمن المركزي وذلك لمنع إدخال قوات الأمن بين المتظاهرين والأمن.

يذكر أن عدد من المتظاهرين كتبوا علي حوائط جدران السفارة الأمريكية العديد من العبارات التي تطالب برحيل النظام الحالي من الحكم.

حول العالم

عشرات القتلى والجرحى في سجن فنزويلي

□ كاراكاس / وكالات :

قتل ما لا يقل عن خمسين شخصا وأصيب العشرات في أحداث شغب وقعت في سجن فنزويلي عقب عمليات بحث وتفتيش لسلطات السجن عن أسلحة وممنوعات لدى المعتقلين، الأمر الذي استدعى تدخل الحرس الوطني.

وأكد مصدر طبي لوكالة الصحافة الفرنسية أن تسعين جريحا -أصيب معظمهم بأسلحة نارية- وخمسين قتيلا نقلوا بالفعل من سجن أرويبانا إلى مستشفى أنطونيو ماريا بيندا المركزي.

وأعلنت الحكومة فتح تحقيق في هذا «التمرد» الذي أدى إلى «عدد مؤسف» من الضحايا.

من جانبها ذكرت وزيرة الشؤون الجنائية إيريس فاريلا إن عملية تفتيش بحثا عن أسلحة تسببت بمواجهات بين المعتلقين والسلطات، وأسفرت عن «عدد غير محدد من الضحايا» داخل السجن.

ومن بين الذين سقطوا قتلى وجرحى سجناء وعسكريون وعدد من حراس السجن.

وقال مصدر لوكالة رويترز إن «كثيرين» قتلوا من بينهم أحد أفراد الحرس الوطني، ولكنه امتنع عن الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وكانت وسائل الإعلام المحلية قد عرضت صورا لحواجز أقامها الحرس الوطني في محيط السجن، وسجناء يتم نقلهم بملابس ملطخة بالدماء، بينما تجمع أهالي السجناء للحصول على معلومات عن ذويهم.

وهذه الواقعة ليست الأولى من نوعها، فقد قتل ما لا يقل عن 25 وأصيب 43 في أغسطس الماضي في اشتباك وقع بين عصابات متنافسة في سجن يبرا1 الواقع خارج العاصمة كراكاس، كما قتل نحو ثلاثين في أحداث شغب اندلعت في سجن روديو في يونيو 2011.

كوريا الشمالية تجدد تهديدها باختبار نووي ثالث

□ بيونغ يانغ / وكالات:

جددت كوريا الشمالية تهديدها بإجراء اختبار نووي ثالث ردا على الضغوط الدولية المتوالية وسلسلة العقوبات الأممية الأخيرة التي جاءت على خلفية قيام بيونغ يانغ بعملية إطلاق ناجحة لصاروخ بعيد المدى الشهر المنصرم.

وقالت صحيفة (رودونغ سينمون) الرسمية التابعة للحزب الاشتراكي الحاكم في كوريا الشمالية، في تعليق تحت عنوان «ليس لدينا خيار آخر»، إن «الاختبار النووي مطلب الشعب».

وكانت كوريا الشمالية قد أطلقت يوم 12 ديسمبر صاروخا بعيد المدى لوضع قمر صناعي في مداره، ما أثار الغضب في الأمم المتحدة، ودفع مجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة شملت حظر سفر على بعض المسؤولين وتجميد أرصدتهم وإدراج ست شركات كورية شمالية على لائحة العقوبات الدولية.

وقالت الصحيفة الكورية الشمالية أمس السبت إن «مطلب الشعب يتمثل في أنه يجب القيام بشيء ما يفوق الاختبار النووي، إذ إن مجلس الأمن (الذي فرض العقوبات) لم يترك لنا أي خيار آخر، ولكن ليس لدينا وسيلة سوى الدفع نحو المواجهة النهائية».

واعتبرت أن تهديد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية يأتي مما وصفتها بالسياسة العدائية «لقوى الشر» التي تقودها الولايات المتحدة بدعم من الترسانة النووية الأميركية.

ويأتي ذلك بعد يوم من تصريحات لكوريا الشمالية قالت فيها إن العقوبات الأممية الأخيرة ترقى إلى مرتبة «إعلان حرب»، وهددت كوريا الجنوبية التي تقود العقوبات، إلى جانب الولايات المتحدة واليابان، بـ«إجراءات انتقامية».

وقالت اللجنة الكورية الشمالية من أجل إعادة توحيد الوطن سلميا إنه «إذا شارك خونة النظام الألعوبة في كوريا الجنوبية مباشرة بما يطلق عليه اسم عقوبات الأمم المتحدة فإن عمليات انتقامية مادية قاسية سوف تتخذ».

من جانبه ندد البيت الأبيض بتهديدات كوريا الشمالية ووصف ذلك بأنه «استفزاز لا لزوم له ولا طائل منه»، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني للصحفيين إن مثل هذا العمل ينتهك قرارات الأمم المتحدة وسيزيد من العزلة الدبلوماسية لبيونغ يانغ.

السماح لأكراد تركيا باستخدام لغتهم في المحاكم

□ أنقرة / وكالات :

أقر البرلمان التركي قانونا يسمح للمتهمين الأكراد باستخدام لغتهم في المحاكم.

ويعد طلب الإدلاء بالشهادة أمام القضاء باللغة الكردية من المطالب الأساسية لمئات السجناء الذين قاموا بإضراب عن الطعام استمر 68 يوما وانتهى في نوفمبر.

وكانت المحاكم التركية قد رفضت جهود مشتبه بهم يطالبون باستخدام الكردية للدفاع عن أنفسهم في مواجهة اتهامات بالانتماء إلى حزب العمال الكردستاني. وسيسمح القانون الجديد للمتهمين بالحديث بلغتهم الأم إذا كانوا يجيدونها أكثر من اتقانهم للغة التركية.

كما ألغى القانون أيضا حظرا للزيارات الزوجية للسجناء الأكراد.

وعملت الحكومة -القادمة من خلفية إسلامية- في تركيا على تعزيز حقوق الأكراد الثقافية منذ توليها السلطة في 2002، لكنها أخفقت في تسوية الخلافات مع التمرد المستمر منذ ثلاثة عقود لحزب العمال الكردستاني.

إجازة استخدام الطائرات دون طيار في الكونغو

□ كنشاسا / وكالات :

أعطى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في رسالة نشرت الخميس الضوء الأخضر لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لاستخدام طائرات مراقبة دون طيار شرقي البلاد، حيث تدور منذ أسابيع معارك بين الجيش وحركة 23 مارس (أم 23) المتمردة في إقليم «جنوب كيفو» المضطرب، وذلك بعد أسابيع من التأخير بسبب قلق روسيا والصين ورواندا من استخدام معدات للتجسس الجوي.

وكان رئيس قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة إيرفيه لادسوس قد أبلغ مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر أن هناك حاجة لثلاث طائرات دون طيار لمراقبة الحدود المخترقة في منطقة شرقي الكونغو الجبلية، التي يشتبه خبراء في أن دولا مثل رواندا وأوغندا تستعملها لدعم تمرد حركة أم 23.

وكتب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لمجلس الأمن أواخر الشهر الماضي يقول إنه ينبغي على قوات حفظ السلام التي تعتزم استخدام أنظمة طائرات دون طيار في الكونغو أن «تعمل على تعزيز الدراية بالموقف والسماح باتخاذ القرار في الوقت المناسب» لدى التعامل مع التمرد الذي بدأته حركة أم 23 منذ تسعة أشهر شرقي البلاد.

كلمات

› خالد داوود

الجو «بديع» في الدولة الإخوانية

سريعا تبدلت لهجتهم وجلودهم وارتدوا ملابس الديكتاتور. ولكنها بالتأكيد ملابس شفافة عارية. فالشعب المصري الذي قام بثورته الشعبية المجيدة قبل عامين، وأطاح بديكتاتور طالَ تجبره، لم يعد ليقبل أن يكذب عليه أو يخدعه أحد، حتى لو كان ممن يسعون لاستغلال الدين واحتكار الحديث باسمه. تخلصنا من ديكتاتورية فاسدة، لا لنقبل بدولة سلطوية تحكم باسم فهمها هي للدين، والذي تسعى لفرضه قمعا على الجميع، ولا تراعى مصالح الغالبية العظمى من فقراء المصريين.

هي السلطة بكل ما فيها من غواية ومزايا، لا شك. ولكنهم كانوا يقولون إنهم مختلفون، ومنحوا أنفسهم صفة «المسلمين» كأن من عداهم ليسوا من المسلمين. كانوا ملوكا في المسكنة وإظهار الطيبة وسرد الحكاوي عن تاريخهم الطويل الذي عانوا فيه من الاضطهاد. ولكن فور أن تمكنوا، ظهر وجههم الحقيقي الذي طالما حذر منه كثيرون، بل وبدؤوا في استخدام نفس اللغة والحجج التي كان يستخدمها النظام الديكتاتوري السابق، وأسوأ بكثير.

الإخوان لا يعرفون شيئا اسمه الديمقراطية. هي ليست في ثقافتهم ولا يعترفون بها. فقط معنا أو ضدنا، والأهم من الوطن ومن كل شيء آخر، هو الانتماء للمشروع الإخواني الأوسع وللعشيرة الإخوانية. والأسوأ، وباستغلال سلاح الذي يسعون لاحتكاره، يصبح من هو ضدهم كافرا، وخارجا عن الدين، وليس مجرد اختلاف فى الفكر والرأي. إذا نفدت حججهم الواهية، يشهرون سلاحهم الذين كانوا يعتقدون أنه باترا، ولكن لم يعد يقبله غالبية المصريين بعد أن أدركوا كذبهم، وهو أن من يعاديهم، يعادي الدين وما يسمونه بمشروعهم الإسلامي.

البلد يغلى، اقتصادها منهار، كوارثها لا تنتهي، غياب للشعور بالأمن، فوضى، انقسام غير مسبوق وصل بفضل ميليشيات جماعة الإخوان المسلمين إلى حد الحرب الأهلية كما ظهر في أحداث «الاتحادية»، ودستور مشوه يحتوى قيودا على كل الحريات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث وفقا لما صرح به أحد من قاموا بكتابته، قضاء محاصر، إعلام مهدد، كل ذلك ويخرج علينا الرئيس محمد مرسي وكبار قادة مكتب الإرشاد ومتحدثو جماعة الإخوان المسلمين بابتسامات عريضة زائفة، وحديث عن أن الأمور تتجه إلى الاستقرار، فقط لو قبل الآخرون التعاون معهم، كأنهم ليسوا المسؤولين عن كل ما نحن فيه من انهيار. بالنسبة إليهم «الجو بديع»، طبعا ببركات مرشدنا الأعلى ورئيسنا الفعلي الذي لم ننتخبه، السيد محمد بديع.

والأنكى هو دعواتهم الدائمة «بتجاوز الماضي» كأن هذا الماضي قد فات عليه دهور. نحن نتحدث عن مهزلة إقرار لدستور لم يمض على إعلان نتيجته أربعة أسابيع، وسط أدنى مشاركة شعبية في عمليات اقتراع عام منذ الإطاحة بالمخلوع قبل عامين، ومخالفات وانتهاكات عديدة وصلت أحيانا إلى حد التزوير الواضح، وحفلات تعذيب للمواطنين في أثناء وقوفهم لساعات طويلة في طوابير لا تنتهي بسبب قيام اللجنة العليا بضم اللجان في ضوء نقص واضح في عدد القضاة، وإصرار الإخوان وحلفائهم من السلفيين على إقرار الدستور بأي شكل من الأشكال، ومهما كانت المعوقات. كأنه لم تكن تكفينا المسرحية الهزلية لإقرار الدستور في الجمعية التأسيسية التي لم يبقَ فيها سوى ممثلي الإخوان ومن تحالف معهم.

كما نتحدث عن جريمة سالت فيها دماء المصريين، بل جرائم كثيرة لم تبرد بعد ولم يمض عليها أيضا أسابيع. يريدوننا أن ننسى سريعا ونتجاوز ليلة الأربعاء الدامية أمام قصر الاتحادية في 5 ديسمبر 2012، أي قبل شهر ونصف، ولا يخجلون من القول بابتسامة صفراء قميئة «لنتجاوز الماضي». يريدوننا أن نتجاهل مطلبنا الواضح بتحقيق حقيقى فى هذه الأحداث وتعذيب المواطنين على أيدي ميليشيات جماعة الإخوان على أبواب قصر الرئاسة في مصر الجديدة، وتدخل الرئيس في عمل النائب العام، وتدخل النائب العام في عمل القضاة لقيامهم بإقرار الحق وإفراجهم عن متهمين أبرياء تم تعذيبهم على يد الميليشيات الإخوانية. نريد تحقيقا يطال الرئيس نفسه، لأن قصر الاتحادية مقر عمله في النهاية، ومعه أعضاء مكتب الإرشاد الذين دعوا أعضاء الجماعة إلى مهاجمة المعتصمين السلميين أمام القصر، وأعضاء ميليشيات الإخوان الذين أوسعوا المعارضين ضربا بكل أنواع الأسلحة، وأطباء الإخوان الذين رفضوا معالجة الشباب الذين كانت دماؤهم تسيل أمام باب قصر الاتحادية، فقط لأنهم من معارضي الرئيس مرسى، وبناء على أوامر من المرشد البديع، محمد بديع، كما أشارت تقارير عدة لمنظمات حقوق الإنسان.

كما يريدون منا أن ننسى مأساة أطفالنا الخمسين الذين تناثرت أشلاؤهم على قضبان القطار في حادثة أسيوط، حتى لو كان قد لحق بهم مباشرة مقتل 19 من خيرة شبابنا من أبناء الفقراء في حادثة قطار البدرشين. يريدون منا أن ننسى كذبهم بأن رئيسنا المنتخب قد حقق 70 في المئة من وعود المائة يوم الأولى التى تعهد بها فى حملته الانتخابية، وأن مشكلات القمامة والخبز والبنزين والبوتاجاز والمرور قد أصبحت أفضل حالا كأنهم يعيشون في بلد آخر غير تلك التي نعيش فيها.

بعد كل ذلك، يريدون منا أن نصدق أنهم يحبون هذا الوطن، وأن حملتهم الشعبية التي أعلنوا عنها مؤخرا لزرع الشجر وتنظيف الشوارع بمناسبة بدء العام الثالث من ثورة 25 يناير المجيدة هي لله والوطن، وليست بداية معتادة لحملاتهم الانتخابية التي اعتادوا فيه محاولة شراء الذمم. ولكن الكذب عمره قصير، والواقع يفضح كل مزاعمهم التي اختاروا للخروج منها الطريق السهل الغبي الذي تلجأ إليه كل النظام الديكتاتورية الفاشلة: اتهام معارضيهم بأنهم متآمرون، حقودون، يتلقون الأموال من الخارج وينفذون أجندات أجنبية، بل وفى إطار الكوميديا السوداء التي نعيشها، أنهم يخططون لخطف الرئيس والانقلاب عليه.

أنتم المسؤولون عن فشلكم أيها السادة (لا يوجد سيدات) قادة جماعة الإخوان المسلمين وممثلهم في قصر الرئاسة محمد مرسى، والسبب غواية السلطة، والتمسك بمشروعكم الخاص على حساب الوطن، والتقليل من شأن معارضيكم، وقناعتكم التي لا تهتز أنكم دائما على صواب. جاءتكم فرصة على طبق من ذهب لكي تثبتوا كفاءتكم وجدارتكم وأن لديكم مشروعا تسعون لتطبيقه. ولكنكم أضعتم كل ذلك، ولم يعد الشعب المصري ليقبل كذبكم. الثورة مستمرة في عامها الثالث.

■ كاتب مصري

أخي المواطن..
أختي المواطنة

التحصين يزرع الأمل ويرسي الوقاية المتينة، لتبقى الابتسامة ويستأصل الشلل.